

Distr.: General
4 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البندان ١٣٥ و ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

المصروفات الإدارية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والتعديلات المدخلة على النظام الأساسي للصندوق

التقرير الرابع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المتعلق بالمصروفات الإدارية للصندوق والتعديلات المدخلة على نظامه الأساسي (A/68/303). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمين العام عن عضوية لجنة الاستثمارات. والتقت اللجنة خلال نظرها في التقرير برئيس مجلس الصندوق وكبير الموظفين التنفيذيين وممثل الأمين العام المعني بشؤون استثمار أصول الصندوق، فقدموا مزيدا من الإيضاحات، اختتموها بردود خطية وردت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢ - ويتضمن تقرير مجلس الصندوق النفقات التقديرية وتقرير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وتقديرات الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ واقتراحا بالموافقة على مبلغ لا يتجاوز ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لاستكمال المساهمات في صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويتضمن المرفق الأول للتقرير موجزا للمناقشات التي جرت



الرجاء إعادة استعمال الورق



في المجلس بخصوص عدة مسائل منها الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتقديرات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويتضمن الفرع الخامس من التقرير توصيات بشأن التعديلات المقترحة إدخالها في النظام الأساسي للصندوق. ويتضمن الفرع السادس الإجراء الموصى بأن تتخذه الجمعية العامة.

٣ - ويفيد التقرير بأن الصندوق كان يضم ٢٣ منظمة عضوا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بحيث بلغ مجموع عدد المشتركين في الصندوق من العاملين والمستفيدين الآخرين ١٨٨ ٧٧٥ شخصا. وقد ازداد عدد المشتركين العاملين من ١٢٠ ٧٧٤ شخصا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٢١ ٠٩٨ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر A/68/303، المرفق الرابع). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الصندوق يسدد مدفوعات لـ ٦٧ ٦٠٠ من المتقاعدين والمستفيدين في أكثر من ١٩٠ بلدا وبـ ١٥ عملة، بمبلغ يتجاوز بليون دولار سنويا، ومن المتوقع أن يغطي ٨٥ ٠٠٠ من المتقاعدين والمستفيدين بحلول عام ٢٠٢٠. ويفيد تقرير مجلس الصندوق بأن رصيد الصندوق في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بلغ ٣٩,٧ بليون دولار، بينما بلغ الرصيد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ما قدره ٤٤,٧ بليون دولار (المرجع نفسه، المرفق السابع، الملاحظة ٦)، أي بزيادة قدرها ٥ بلايين دولار، أو بنسبة ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر أيضا الفقرة ٥ أدناه).

٤ - ويتضمن المرفق الأول من تقرير مجلس الصندوق المناقشات التي جرت في المجلس بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وبشأن تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجلس عقد اجتماعا لفريق عامل معني بالميزانية يتألف من عضوين من كل مجموعة من المجموعات المكونة له وممثلي اتحاد رابطات موظفي الخدمة المدنية الدولية السابقين، لاستعراض مقترحات أمانة الصندوق وتقديم توصيات بشأنها إلى المجلس (انظر A/68/303، المرفق الأول). وتبين الفقرات من ٢٧ إلى ٤٢ من المرفق الأول من تقرير المجلس دور الفريق العامل وما قدمه من توصيات بخصوص التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وأقر المجلس توصيات الفريق العامل المعني بالميزانية وأدرجها في الفرع الثالث من تقريره (انظر الفقرات من ٨ إلى ٤٤ أدناه).

٥ - وتشير اللجنة الاستشارية في تقريرها الأخير عن استثمارات الصندوق إلى أنها بينما لا تعترض على اعتماد فترتي سنتين مختلفتين للإبلاغ عن عمليات الصندوق وعن استثماراته، إلا أنها طلبت من الصندوق أن يقدم معلومات مالية شاملة في تقاريره بصيغة تسمح بسهولة

المقارنة بالفترات المالية السابقة (انظر A/67/525، الفقرة ١٦). وتلاحظ اللجنة من تقرير مجلس الصندوق أن الصندوق سيقوم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بإعداد تقريره عن القيمة العادلة لاستثماراته وعملياته في المستقبل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، (انظر A/68/303، الفرع السابع ألف (د)). وتلاحظ اللجنة أيضا أن المجلس أورد في تقريره أن الأثر الصافي للتعديلات التي تعزى إلى تطبيق القيمة العادلة على أصول الصندوق، نتيجة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، أسفر عن زيادة قدرها ٦١٥,٩ مليون دولار في رصيد الصندوق البالغ ٢٠٦,٩ ٣٥ ملايين دولار المرحّل من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (المرجع نفسه، المرفق السابع، الملاحظة (٣)). وترحب اللجنة الاستشارية بمواءمة الإبلاغ عن عمليات الصندوق واستثماراته عقب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ثانياً - تقديرات الميزانية المنقحة وتقرير الأداء عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٦ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٤٧/٦٦ على اعتمادات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ إجمالي قدره ٩٠٠ ١٠٠ ١٩٤ دولار تشمل التكاليف الإدارية (٦٠٠ ٩١٩ ٩٧ دولار)، وتكاليف الاستثمار (١٠٠ ٣٦٣ ٩٣ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٨٠٠ ٦١٣ ٢ دولار)، ومصروفات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية (٤٠٠ ٢٠٤ دولار). ويحمل من هذا المبلغ ما مقداره (٦٠٠ ٤١٢ ١٧٣ دولار) على الصندوق مباشرة، بينما يمثل مبلغ ٢٠ ٦٨٨ ٣٠٠ دولار حصة التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قام عدد من المنظمات الأعضاء بتوفير موارد خارجة عن الميزانية قدرها ١٥٢ ٩٠٠ دولار. وتبين الفقرة ٦ من تقرير المجلس أن مجموع النفقات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ يقدر بمبلغ ٦٠٠ ٧٣٠ ١٨٥ دولار، يشمل التكاليف الإدارية (٨٠٠ ٨٧١ ٩٦ دولار)، وتكاليف الاستثمار (٩٠٠ ٩٣٠ ٨٥ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٠٠٠ ٦٣١ ٢ دولار)، ومصروفات المجلس (٩٠٠ ٢٩٦ دولار)، مما سينجم عنه نقصان في النفقات قدره ٣٠٠ ٣٧٠ ٨ دولار أو بنسبة ٤,٣ في المائة من مجموع الاعتمادات. ومن المتوقع أن يحدث تجاوز في النفقات تحت بند التكاليف الخارجة عن الميزانية قدره ٨٠٠ ٢٣ دولار أو بنسبة ١٥,٥ في المائة. وتبين الفقرات من ٧ إلى ٣٧ من تقرير المجلس بالتفصيل أسباب الفروق في النفقات.

٧ - وتبلغ التكاليف الإدارية المتوقعة للصندوق في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما مقداره ٨٠٠ ٨٧١ ٩٦ دولار، أي بنقصان في الإنفاق قدره ٨٠٠ ٤٧ ١ دولار، أو بنسبة ١,١ في المائة، لسبب يعزى في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات، لا سيما في إطار

الوظائف المؤقتة (٢٠٠ ١٠٧٩ دولار)، والخدمات التعاقدية (٣٠٠ ٩٩٩ دولار)، تقابله جزئياً احتياجات إضافية في إطار الوظائف (٤٠٠ ٨١٧ دولار) والاستشاريين (٦٠٠ ٦٥ دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (٣٠٠ ١٩١ دولار). ويُقدر مجموع النفقات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار تكاليف الاستثمار بمبلغ ٨٥ ٩٣٠ ٩٠٠ دولار، أي بنقصان في الإنفاق قدره ٢٠٠ ٤٣٢ ٧ دولار أو بنسبة ٨ في المائة، يعزى في المقام الأول إلى نقص الاحتياجات تحت بنود السفر (٥٧٨ ٠٠٠ دولار أو بنسبة ٣,٢٨ في المائة)، والاستشاريين (١٠٠ ١٤١ دولار أو بنسبة ٧,١١ في المائة)، والوظائف (٩٠٠ ٥٩٣ ١ دولار أو بنسبة ٩,٨ في المائة)، وتكاليف الموظفين الأخرى (٤٠٠ ١٣٥ ٤ دولار أو بنسبة ٦,٤ في المائة). ويُعزى النقصان المتوقع في النفقات تحت بند الخدمات التعاقدية في المقام الأول إلى التأخر في شراء عقود (بقيمة ٢ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار) مع مدير العقارات العامة ومقدم الأدوات التحليلية، بالإضافة إلى قرار تأجيل الترتيبات التعاقدية مع مستشار الصناديق التحوطية لحين توافر عدد كاف من الموظفين لإدارة هذه الفئة من الأصول (انظر A/68/303، الفقرة ٢٣).

ثالثاً - الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٨ - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغ ٧٠٠ ٦٣٢ ١٧٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، يشمل الاحتياجات تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة (٨٠٠ ٠٥٢ ١٤ دولار)، وبرنامج العمل (٦٠٠ ٦٤٤ ٨٥ دولار)، وتكاليف الدعم (٨٠٠ ٠٤٣ ٧٢ دولار)، وتكاليف مراجعة الحسابات (٤٠٠ ٤٩١ ٢ دولار)، ومصروفات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية (٤٠٠ ٠٠٠ دولار). وتبلغ حصة الصندوق من هذا المبلغ ٨٠٠ ٥٢٧ ١٥٧ دولار، وحصة الأمم المتحدة ٧٠٠ ٣٢٤ ٢١ دولار في إطار ترتيب تقاسم التكاليف ذي الصلة. وتبين الاحتياجات المقترحة نقصاناً عاماً قدره ٢٠٠ ٤٦٨ ١٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف أو بنسبة ١٠ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح لفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ حدوث زيادة في الاحتياجات المقترحة للصندوق لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ قدرها ٣٠٠ ٧٩٥ ١ دولار أو بنسبة ٩,٠ في المائة بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك بسبب التغير في المنهجية المتبعة في إعداد ميزانية النفقات الإدارية (انظر الفقرة ٤٣ أدناه). وبالإضافة إلى ذلك يتوقع المجلس نفقات خارجة عن الميزانية قدرها ٥٠٠ ١٥١ ١ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩ - وتظهر الاحتياجات المقترحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما يلي:

(أ) نقصانا قدره ٩ ٥٥٢ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، يشمل الأثر الصافي للنقصان في بنود الاحتياجات من الوظائف المؤقتة (٤٠٠ ٥٣١ ٢ دولار أو بنسبة ٦٩ في المائة)، والخدمات التعاقدية (٦٠٠ ٩٩٧ ٩ دولار أو بنسبة ٣٠,٧ في المائة)، والأثاث والمعدات (٣٠٠ ٣٠٤ دولار أو بنسبة ١٤,٨ في المائة)، والزيادة في الاحتياجات تحت بنود الوظائف الثابتة (٩٠٠ ٥٠٣ دولار أو بنسبة ١,٣ في المائة)، وتكاليف الموظفين الأخرى (٨٠٠ ٢٨١ ١ دولار أو بنسبة ٣٢ في المائة)، والخبراء الاستشاريين (٣٠٠ ٥١٨ دولار أو بنسبة ١٦٩ في المائة)، والسفر (٥٠٠ ١٤٨ دولار أو بنسبة ١١,٩ في المائة)، ومصروفات التشغيل العامة (٣٠٠ ٨١٣ دولار أو بنسبة ٥,٦ في المائة)، واللوازم والمواد (٥٠٠ ١٥ دولار أو بنسبة ٨,٢ في المائة)؛

(ب) نقصانا قدره ٩ ٩٨٩ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف في تكاليف الاستثمار، يشمل الأثر الصافي للنقصان في الاحتياجات في إطار تكاليف الموظفين الأخرى (٨٠٠ ٤٦٤ دولار أو بنسبة ١٥,٧ في المائة)، والخدمات التعاقدية (٣٠٠ ١٧ ٧٧٢ دولار أو بنسبة ٢٧,٨ في المائة)، وزيادة الاحتياجات في إطار الوظائف (٣٠٠ ٩٧٣ ٤ دولار أو بنسبة ٢٧,٩ في المائة)، والاستشاريين (٣٠٠ ٢٥٧ دولار أو بنسبة ٢١,٤ في المائة)، والسفر (٨٠٠ ٢ ٨٠٠ دولار أو بنسبة ١٣,٧ في المائة)، والضيافة (٥٠٠ ١ دولار أو بنسبة ٦,٧ في المائة)، ومصروفات التشغيل العامة (٥٠٠ ٢ ٥١٣ دولار أو بنسبة ٥٥,٧ في المائة)، واللوازم والمواد (٦٠٠ ١٠ دولار أو بنسبة ٦,٥ في المائة)، والأثاث والمعدات (٩٠٠ ٢١٠ دولار أو بنسبة ٢٩,٥ في المائة)؛

(ج) نقصانا قدره ١٢٢ ٤٠٠ دولار أو بنسبة ٤,٧ في المائة في الاحتياجات المتعلقة بمراجعة الحسابات؛

(د) زيادة قدرها ١٩٥ ٦٠٠ دولار أو بنسبة ٩٥,٧ في المائة في الاحتياجات المتعلقة بمصروفات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية.

١٠ - وتتضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ اعتمادات لاستمرار ما مجموعه ٢٣٤ وظيفة ثابتة و ٢٧ وظيفة جديدة و ١٠ وظائف مؤقتة. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير مقارنة بين الوظائف الجديدة التي اقترحها مجلس الصندوق في أمانة الصندوق، وبين الوظائف الجديدة التي أيدها اللجنة الاستشارية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب أن تستمر المنظمات الأعضاء في تمويل وظيفة واحدة من خارج الميزانية (من فئة الخدمات العامة).

الاستقدام والتوظيف

١١ - يشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن البيانات المالية للصندوق إلى وجود ١٧ وظيفة شاغرة، في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (١٧ في المائة) وإلى أن تسع وظائف ظلت شاغرة لمدة تزيد على ١٢ شهرا وثلاث وظائف لا تزال شاغرة منذ فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (المرجع نفسه، المرفق الثامن، الفقرة ١٠٩). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه كان هناك ١٠ وظائف من الفئة الفنية والفئات العليا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، (١٠ في المائة)، منها ٦ وظائف ظلت شاغرة لأكثر من ١٢ شهرا، و ٣ لا تزال شاغرة منذ فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها وتوصياتها السابقة بشأن استقدام الموظفين في الصندوق (انظر A/66/7/Add.2، الفقرة ٢٦)، وتطلب إلى المجلس ضمان ملء الشواغر في الوقت المناسب.

١٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الصندوق أشار في تقريره السابق عن المصروفات الإدارية للصندوق إلى أنه يجري استعراضا للسياسات التي تحكم استقدام الموظفين وحراكمهم وترقيتهم واستبقائهم. (انظر A/66/266، الفقرة ٥٥). وتلاحظ اللجنة أن تقرير المجلس لا يتضمن معلومات عن نتائج هذا الاستعراض أو عن اتخاذ أي تدابير لكفالة استمرارية تصريف أعمال أمانة الصندوق، وهو ما طلبته اللجنة في تقريرها ذي الصلة (انظر A/66/7/Add.2، الفقرة ٢٢). وأبلغت اللجنة، عند استفسارها، بأن الاستعراض لم يكتمل وأنه تم تشكيل فرقة عمل لاستعراض السياسات الموجودة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، ولا سيما في ما يتصل باستقدام وترقية واستبقاء موظفي الصندوق، الذين قد تتطلب وظائفهم مستوى متقدما من الخبرة في ميدان تقني معين.

ألف - التكاليف الإدارية

١٣ - يرد بيان الاحتياجات المقترحة في إطار التكاليف الإدارية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في الفقرات من ٦٣ إلى ١١٠ من تقرير مجلس المعاشات التقاعدية. ويصل المستوى الإجمالي للموارد المقترحة للتكاليف الإدارية في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، وبرنامج العمل، ودعم البرامج إلى ٦٠٠ ٣٦٧ ٨٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا قدره ٥٥٢ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٩,٨ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢. والانخفاض في تكاليف الإدارة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ نتيجة صافية لانخفاض الاحتياجات في إطار دعم البرامج (٥٠٠ ١٧ ١٠ دولار)، تقابله جزئيا زيادة

الاحتياجات في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة (٤٢٥ ٥٠٠ دولار) وبرنامج العمل (٤٠ ٢٠٠ دولار) (انظر A/68/303، الفقرة ٧٠).

الموارد المتعلقة بالوظائف

١٤ - في إطار التكاليف الإدارية، تصل الموارد المقترحة للوظائف للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى مبلغ ٦٠٠ ٩٧٤ ٣٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٠٣ ٩٠٠ دولار، أو بنسبة ١,٣ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف ١٦٩ وظيفة قائمة و ٣ وظائف جديدة؛ و ١٠ وظائف مؤقتة، بالمقارنة مع ١٦ وظيفة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، واستمرار وظيفة واحدة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

١٥ - ويقترح مجلس المعاشات التقاعدية إنشاء دائرة لإدارة المخاطر والمسائل القانونية تكون مسؤولة أمام كبير الموظفين التنفيذيين، وتهدف إلى تعزيز قدرة الصندوق على فهم المسائل الرئيسية المتعلقة بالقدرة المالية على الوفاء بالديون والإشراف عليها، فضلاً عن توفير تحليل متكامل كاف ومهني من أجل الاسترشاد به في عمليات صنع القرارات المدروسة على المستويين التشريعي والإداري (انظر A/68/303، الفقرة ٤٦). وستلبي احتياجات تلك الدائرة من الموظفين من خلال نقل ثلاث وظائف إدارية حالية من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى برنامج العمل (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣) والإنشاء المقترح لوظيفتين جديدتين (١ مد-١ و ١ من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى). وستتولى الدائرة صياغة الأفكار، وتعميم السياسات، وتقديم خبرة تقنية حول المسائل المتعلقة بتصميم الخطط وإدارة المخاطر، والاتصال بآليات الرقابة، فضلاً عن تحسين وظائف الامتثال، من خلال تيسير الاتساق والتوحيد فيما يتعلق بتفسير وتطبيق النظامين الأساسيين والإداري للصندوق، وأحكام نظام تسوية المعاشات التقاعدية، وكفالة اتساق السياسات والإجراءات الداخلية مع الالتزامات القانونية وأفضل الممارسات (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٩٣). وستتألف الدائرة من قسمين هما قسم إدارة المخاطر والتحليل التقني وقسم الشؤون القانونية والامتثال. وسيجري قسم إدارة المخاطر والتحليل التقني بحوثاً وتحليلات ويقدم المشورة ويضطلع بأنشطة التنسيق ذات الصلة بمسائل تصميم الخطة بهدف كفالة الاستمرارية والاتساق بين مختلف مكونات الصندوق، ويعمل على تقليل التعقيدات إلى أقصى حد ممكن في مجمل عملية تصميم الخطة، فضلاً عن تبسيط وترشيد النظام الأساسي. (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٩٤). وسيواصل قسم الشؤون القانونية والامتثال، الذي يتألف من الموارد الموجودة لمكتب الشؤون القانونية،

دعم عمليات الصندوق عن طريق توفير الخدمات وتقديم المساعدة القانونية إلى جميع الأقسام والمكاتب في أمانة الصندوق (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٩٧).

١٦ - ويُقترح نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ من برنامج العمل إلى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة موظف الإبلاغ برتبة ف-٣ أنشئت أصلاً في قسم العمليات من أجل قياس الأداء، وأنه بالنظر إلى أن كل مجال من مجالات الصندوق يقدم أيضاً قياسات وتقارير مماثلة إلى كبير الموظفين التنفيذيين، يُقترح نقل الوظيفة إلى مكتب كبير الموظفين التنفيذيين من أجل قياس الأداء على نطاق الصندوق كله على نحو متسق، مما يؤدي إلى التخلص من الإبلاغ المخزأ الوارد من كل مجال. ويقترح مجلس صندوق المعاشات التقاعدية أيضاً نقل وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى قسم العمليات في إطار برنامج العمل (انظر A/68/303، الفقرة ٨٠).

١٧ - ويقترح مجلس المعاشات التقاعدية إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٣ لمحاسب من أجل قسم الخدمات المالية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المحاسب سيقدم الدعم لرئيس الحسابات وكبير الموظفين الماليين في إعداد بيانات التقارير المالية على نحو يمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتصميم وتنفيذ مواصفات العمل في نظام تكنولوجيا المعلومات المالية الجديد. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الصندوق اقترح الوظيفة الجديدة استجابة لتوصيات مكتب الرقابة الداخلية بأنه ينبغي للصندوق أن يكفل فصل مهام إعداد البيانات المالية ومطابقتها عن المسؤوليات التنفيذية المتعلقة بإعداد سجلات المحاسبة؛ وأنه ينبغي للصندوق وضع إجراءات للقيام بالاستعراض الدوري لميزان المراجعة وحسابات دفتر الأستاذ العام وتوثيقه، وإسناد هذه المهمة إلى شخص لا يقوم بتجهيز القيود المحاسبية أو الموافقة عليها.

١٨ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترحات مجلس المعاشات التقاعدية المتعلقة بملاك الموظفين لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار التكاليف الإدارية.

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٩ - في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تبلغ الاحتياجات المقترحة غير المتعلقة بالوظائف في إطار بند التكاليف الإدارية للصندوق ٦٠٠ ٤٩٩ ٤٨ دولار، بالمقارنة مع مبلغ ٨٠٠ ٤٤٨ ٥٨ دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهو ما يعكس انخفاض قدره ٢٠٠ ٩٤٩ ٩ دولار، أو بنسبة ١٧ في المائة. ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى تخفيض الموارد المخصصة للخدمات التعاقدية المتصلة بالنظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية في إطار دعم البرامج (٩٠٠ ٠٥٥ ٦ دولار)، والتخفيضات الأخرى الناجمة عن المكاسب

المتوقعة من زيادة الكفاءة في أعقاب تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية في عام ٢٠١٤ (٤, ٣ ملايين دولار) (انظر الفقرتين ٤٦ و ٤٧ أدناه).

٢٠ - ورهنا بتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٤٥ أدناه عن الموارد المتعلقة بالسفر، توصي اللجنة الاستشارية بقبول مقترحات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية بشأن الموارد غير المتعلقة بالوظائف في إطار بند التكاليف الإدارية.

التكلفة لكل مشترك

٢١ - يقدم تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية معلومات عن نصيب كل مشترك من تكلفة إدارة المستفيدين، الذي يحسب بقسمة مجموع التكاليف الإدارية في ميزانية الصندوق على عدد المشتركين العاملين والمتقاعدين والمستفيدين، وتعديله حسب التضخم. وبلغت تقديرات نصيب كل مشترك في الصندوق في التكلفة الإدارية ٢٠٨ دولاراً في عام ٢٠١٢، و ٢٠٦ دولاراً في عام ٢٠١٣، ومن المتوقع أن تبلغ ١٧٨ دولاراً بحلول عام ٢٠١٥. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نصيب كل مشترك في التكلفة المتوقعة في عام ٢٠١٥ تفوق المتوسط المعدل حسب التضخم، البالغ ١٧٣ دولاراً لكل مشترك عن فترة السنوات العشر المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر A/68/303، الفقرة ٦٥). وتلاحظ اللجنة أنه في حين أن الانخفاض المتوقع في نصيب كل مشارك في التكلفة في عام ٢٠١٥ يعزى إلى نقص الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف في إطار بند التكاليف الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، وإلى تخفيض مستوى الخدمات التعاقدية المطلوبة من المركز الدولي للحساب الإلكتروني (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٦٩)، فإن التخفيض الذي يعزى إلى تنفيذ النظام المتكامل يتعلق بكل من التخلص التدريجي من النفقات لمرة واحدة، وتحقيق وفورات في إطار بند التكاليف الإدارية في المستقبل (انظر الفقرة ٤٦ أدناه). وترى اللجنة الاستشارية أن نصيب كل مشارك في التكلفة أداة قياس مفيدة لمدى الاقتصاد والكفاءة في إدارة الصندوق على مر الزمن.

باء - تكاليف الاستثمارات

٢٢ - يرد بحث تكاليف الاستثمارات المقترحة في الفقرات من ١١١ إلى ١٣٧ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. ويبلغ المستوى الإجمالي للموارد المقترحة لشعبة إدارة الاستثمارات ٦٠٠ ٣٧٣ ٨٣ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصا قدره ٥٠٠ ٩٨٩ ٩ دولار، أو بنسبة ١٠,٧ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعزى النقص المطلوب في إطار بند تكاليف الاستثمارات في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أساساً إلى

انخفاض الاحتياجات في إطار برنامج العمل (١٠٠ ٠٨٣ ١٤ دولار)، ويقابل ذلك جزئياً ارتفاع الاحتياجات في إطار بند دعم البرامج (١١١ ٧٠٠ ٤ دولار) (انظر A/68/303، الفقرة ١١٢). بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أنه بالنظر إلى حذف رسوم الإدارة الخارجية من تكاليف الاستثمارات المدرجة في الميزانية (انظر الفقرة ٤٣ أدناه)، فإن الاحتياجات المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تعكس زيادة قدرها ١١ ٢٧٤ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ١٢,١ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

الموارد المتعلقة بالوظائف

٢٣ - في إطار بند تكاليف الاستثمارات، تبلغ الموارد المقترحة المتعلقة بالوظائف للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ما قدره ٢٢ ٨٠٣ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أي بزيادة قدرها ٤ ٩٧٣ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٢٧,٩ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وتغطي تكاليف ٦٩ وظيفة حالية و ٢٤ وظيفة ثابتة جديدة.

التغييرات في ملاك الموظفين

٢٤ - تشمل الوظائف الجديدة الأربع والعشرون المقترحة تحت بند تكاليف الاستثمار ما يلي:

(أ) في إطار بند التوجيه التنفيذي والإدارة، تُقترح ٣ وظائف جديدة، تتألف من وظيفة ممثل للأمين العام على أساس التفرغ (أمين عام مساعد)، ووظيفة مساعد خاص لممثل الأمين العام برتبة ف-٤، ووظيفة مساعد إداري من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

(ب) في إطار برنامج العمل، تُقترح ٢١ وظيفة جديدة: ١٥ وظيفة جديدة لقسم الاستثمارات (١ مد-١، و ٤ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ثم إضافة وظيفة واحدة برتبة ف-٤ وأخرى برتبة ف-٣ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لقسم المخاطر والامتنال، و ٤ وظائف إضافية (١ مد-١، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) لقسم العمليات، ووظيفة جديدة واحدة برتبة ف-٣ اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لقسم خدمات المعلومات.

٢٥ - ويقترح مجلس الصندوق كذلك النقل الداخلي لوظيفة المدير (مد-٢) من شعبة إدارة الاستثمارات لرأس قسم الاستثمارات، ويسمى كبير موظفي استثمارات الصندوق (انظر الفقرة ٣٦ أدناه).

وظيفة ممثل خاص للأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق على أساس التفرغ

٢٦ - يقترح مجلس صندوق المعاشات التقاعدية إنشاء وظيفة على أساس التفرغ لممثل الأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق برتبة أمين عام مساعد. وكان أحد كبار مسؤولي الأمم المتحدة، إما برتبة وكيل أمين عام أو رتبة أمين عام مساعد يؤدي هذه المهام سابقا على أساس عدم التفرغ. ويقترح المجلس أيضا تنقيح القواعد التنظيمية للصندوق المتعلقة بالممثل المتفرغ، بحيث تنص على أن يتشاور الأمين العام مع مجلس صندوق المعاشات التقاعدية قبل تعيين ممثله. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المجلس نظر في مسألة إعادة النظر في وضع عدم تفرغ ممثل الأمين العام في بداية الأمر في دورته التاسعة والخمسين التي عقدت في عام ٢٠١٢، ثم تناولها بعد ذلك في عام ٢٠١٣ كل من الفريق العامل المعني بالاستدامة التابع للمجلس، ولجنة مراجعة الحسابات، ولجنة الاستثمارات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الأمين العام له علاقة ائتمانية تجاه المشتركين في الصندوق والمستفيدين منه فيما يتعلق باستثمار أصول الصندوق، ويتحمل المسؤولية الكاملة عن تحقيق هدف الصندوق المنشود المتمثل في عائد الاستثمار، بالإضافة إلى الخضوع للمساءلة الإدارية والتنفيذية عن استثمارات الصندوق. وأبلغت اللجنة بأن اقتراح تعيين ممثل متفرغ سيمكن من تحسين التنسيق داخل الصندوق، ومن بلوغ مستوى أكثر ملائمة من المشاركة والرقابة في عملية يتزايد تعقيدها.

٢٧ - واستنادا إلى المعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، فإن النمو الذي حدث مؤخرا في أصول الصندوق، والتعقيدات التي تنطوي عليها استثماراته، وحالة الأسواق المالية الحالية تتطلب التزاما على أساس التفرغ. وسوف يتولى الممثل المتفرغ المقترح قيادة العمليات في مجالات تحليل الاستراتيجيات والسياسات، وإدارة الأصول والخصوم، وتوزيع الأصول، وإدارة حافظة الأوراق المالية، واتخاذ القرارات الاستثمارية، وإدارة المخاطر والامتثال والرصد، وحسابات مكتب الدعم الإداري، والتسوية التجارية، وإدارة النقدية، واحتياجات النظم وتكنولوجيا المعلومات. وسيكفل الممثل أيضا تنسيق ومواءمة جميع العمليات والمهام على النحو المناسب ضمن هيكل إداري متسق ومتناسك لتمكين الأمين العام من أداء دوره الائتماني بالنيابة عن المشتركين والمستفيدين على أكمل وجه. وأبلغت اللجنة كذلك بأن منصب ممثل الأمين العام المقترح يتيح الفرصة لتقنين تفويض الأمين العام

لمهامه الائتمانية، بما فيها مبادئ العناية الواجبة، وواجب المستثمر الحصيف، وواجب الولاء والتزاهة، وواجب الإبلاغ وتقديم المعلومات، فضلاً عن تحديد خطوط التسلسل الإداري وخضوع الممثل للمساءلة. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، وفقاً للمادة ٣ من اختصاصات لجنة الاستثمارات الواردة في النظام الداخلي للصندوق، يفوض لممثل الأمين العام المسؤولية عن استثمارات الصندوق، وعن اتخاذ القرارات النهائية بشأن الاستثمارات، بمساعدة شعبة إدارة الاستثمارات، بعد تقييم المشورة والملاحظات والاقتراحات الواردة من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية والجمعية العامة، بالإضافة إلى المشورة المقدمة من لجنة الاستثمارات وشركات الاستثمار المؤسسي التي يحتفظ بها الصندوق على أساس تعاقدية. وأبلغت اللجنة بأن اختصاصات الممثل ستتم مواءمتها مع اختصاصات كبير الموظفين التنفيذيين، وسوف تراعى فيها مهمة الصندوق، وهيكله العام، واحتياجاته التشغيلية ككل، وسوف تحدد خطوط مساءلة ممثل الأمين العام والمسؤوليات التي يضطلع بها في الصندوق. وتشير اللجنة كذلك إلى أن مجلس الصندوق طلب تحديد الحد الأدنى من المؤهلات والكفاءات ومعايير الأداء المطلوب توافره لدى ممثل الأمين العام بالتشاور مع المجلس (انظر A/68/303، الفقرة ١٥١). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في حين أن المجلس اقترح أن يواصل الممثل أداء نفس المهام الوظيفية والمسؤوليات الائتمانية المفوضة له من الأمين العام التي كانت تؤدي حتى الآن على أساس عدم التفرغ، فإنه سيجري توسيع نطاق المهام المقترحة للممثل المتفرغ ليشمل قيادة وإدارة شعبة إدارة الاستثمارات.

٢٨ - وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح إنشاء وظيفة الممثل الخاص للأمين العام لاستثمارات الصندوق على أساس التفرغ برتبة أمين عام مساعد، على أساس الاختصاصات الحالية. وتلاحظ اللجنة أنه لم يتم تزويد الوظيفة باختصاصات مستكملة تتضمن بالتفصيل الدور المستقبلي ومسؤوليات ومهام الممثل وترى أن متطلبات الوظيفة تحتاج إلى إعادة تبرير كاملة في سياق ميزانية الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة أن تقدم إليها الاختصاصات المنقحة للممثل بدوام كامل في سياق تقرير المجلس عن المصروفات الإدارية المقترحة للصندوق للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مع مراعاة نتائج استعراض ترتيبات الحوكمة وهيكل الإداري للصندوق (انظر الفقرة ٣٤ أدناه).

٢٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بالألا توافق الجمعية العامة على التنقيح المقترح لأنظمة الصندوق التي تشترط أن يتشاور الأمين العام مع مجلس صندوق المعاشات التقاعدية قبل تعيين ممثل الأمين العام، إلى حين انتهائها من النظر في الاختصاصات المنقحة

لوظيفة ممثل الأمين العام والاستعراض المطلوب لترتيبات الحوكمة والهيكل الإداري للصندوق.

٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يقترح مجلس صندوق المعاشات التقاعدية إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف-٤ لمساعد خاص لممثل الأمين العام لدعم وتنسيق برنامج عمل شعبة إدارة الاستثمارات ووظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة لمساعد إداري (الرتب الأخرى) لتوفير الدعم الإداري وأعمال الأمانة لممثل الأمين العام. وريثما يقدم استعراض ترتيبات الحوكمة والهيكل الإداري للصندوق، توصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة برتبة ف-٤ لمساعد خاص لممثل الأمين العام. إلا أنها لا تعترض على إنشاء وظيفة لمساعد إداري لمكتب ممثل الأمين العام من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

ترتيبات الحوكمة والهيكل الإداري لصندوق المعاشات التقاعدية

٣١ - أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأنه على الرغم من أن الصندوق يعتبر كياناً تنظيمياً واحداً، فإن لديه هيكل إدارياً مزدوجاً، يتولى بموجبه المسؤول التنفيذي الأول مسؤولية إدارة الصندوق وتصريف شؤونه، ويتولى الأمين العام مسؤولية إدارة استثمار أصوله. وأبلغت اللجنة كذلك بأن كبير المسؤولين التنفيذيين يقوم، بصفته المسؤول الإداري الأول، بقيادة الصندوق ويتولى المسؤولية عن شؤون التنظيم والإدارة في الصندوق ككل، ويخضع للمساءلة بشأنها أمام مجلس الصندوق، ويقوم المجلس بدوره بإبلاغ جميع الجوانب المتعلقة بالصندوق إلى الجمعية العامة، بما في ذلك بشأن مواضيع شاملة للصندوق كالميزانية والحوكمة ومراجعة الحسابات والبيانات المالية والاستدامة في الأجل الطويل. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الإطار الحالي لتحديد مجالات المسؤولية والسلطة والمساءلة للأمين العام، المفوضة إلى مثله، لن يتغير بعد إنشاء الوظيفة الدائمة.

٣٢ - ولذلك، فإن مجلس الصندوق يقترح أن يتولى قيادة الصندوق في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مساعداً للأمين العام، يكون أحدهما المسؤول التنفيذي الأول، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الصندوق، ويكون الآخر ممثلاً للأمين العام ويكون مسؤولاً أمام الأمين العام. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها بأن المجلس لم يتمكن من تحديد أي صناديق مماثلة للمعاشات التقاعدية تكون فيها مسؤولية إدارة الاستثمارات فيما يتعلق بأصول الخطة منفصلة تماماً عن مسؤولية الشؤون الإدارية وإدارة الالتزامات، وأن العرف المتبع في هذا المجال هو تولي كيان واحد للمسؤولية الكلية عن كل من الاستثمارات والشؤون الإدارية وإدارة الالتزامات لتلك الصناديق. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن صندوق المعاشات التقاعدية لم ينظر خلال مناقشاته بشأن الميزانية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٤-٢٠١٥ في بدائل للهيكل الإداري المزدوج الحالي. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه نظراً للأهمية المتزايدة للأصول بالنسبة لعمليات الصندوق واستقراره، وللتعقيد والتقلب المتزايدين للأسواق، فقد يكون الوقت مناسباً الآن لاستعراض ترتيبات الحوكمة والهيكل الإداري للصندوق، مع مراعاة أفضل الممارسات المتبعة في صناديق مماثلة للمعاشات التقاعدية.

٣٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الهيكل التنظيمي لصندوق المعاشات التقاعدية ينص على توزيع المسؤوليات بين ممثل الأمين العام، الذي يتولى مهام استثمارات الصندوق، وكبير الموظفين التنفيذيين. وترى اللجنة أن توزيع المسؤوليات بين تصريف شؤون الصندوق وإدارة استثماراته لا يعني بالضرورة ازدواجية هيكله الإداري. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يقوم مجلس الصندوق بفحص ترتيبات الحوكمة والهيكل الإداري للصندوق لكفالة استخدام وتوجيه موارد الميزانية لديه وإنجاز أهدافه الطويلة الأجل على النحو الأمثل. وينبغي أن يضع هذا الاستعراض في الاعتبار إمكانية إنشاء وظيفة واحدة لقيادة الصندوق، توجه كلا من عنصري تصريف شؤون الصندوق وإدارة استثماراته. وينبغي أن يتناول هذا الاستعراض تفاصيل الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري لوظائف الإدارة العليا للصندوق.

٣٤ - ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية أن يقدم نتائج استعراض ترتيبات الحوكمة والهيكل الإداري للصندوق، والاستنتاجات والتوصيات المتصلة بها، إلى الجمعية العامة حتى تنظر فيها في سياق ميزانية المصروفات الإدارية للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

قسم الاستثمارات

٣٥ - يقترح مجلس صندوق المعاشات التقاعدية إنشاء ١٥ وظيفة جديدة لقسم الاستثمارات (١ مد-١، و ٥ ف-٤، و ٧ ف-٣، و ٢ خ ع (ر ر)، إضافة إلى الملاك الوظيفي الحالي المؤلف من ٣٢ وظيفة (١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٥ خ ع (الرتب الأخرى)). وسينقسم قسم الاستثمارات إلى وحدتين متفرغتين لإدارة المحافظتين العامة والخاصة وكل ما يتصل بهما من أنشطة ومبادرات جديدة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن وحدة استثمارات الأسواق العامة تشمل أسهم أمريكا الشمالية والأسهم الأوروبية وأسهم آسيا والمحيط الهادئ، والأسواق الناشئة على مستوى العالم، وتنفيذ طلبات الاتجار، والدخل الثابت، وإدارة الصناديق المتخصصة الخارجية؛ وأن وحدة استثمارات الأسواق الخاصة تشمل الأصول العقارية والاستثمارات البديلة.

٣٦ - ويقترح مجلس المعاشات التقاعدية نقل وظيفة مدير شعبة إدارة الاستثمارات (مد-٢) إلى قسم الاستثمار ليكون بمثابة كبير موظفي الاستثمارات للإشراف على حافظات الأسواق الخاصة والعامة (انظر A/68/303، الفقرة ٤٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن كبير موظفي الاستثمارات سيقوم بقيادة جميع مبادرات الاستثمار وتوفير القيادة الشاملة وإدارة قسم الاستثمار. وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على اقتراح نقل وظيفة كبير موظفي الاستثمارات برتبة مد-٢، فإن اللجنة ترى أنه، في ضوء التوصية الواردة في الفقرة ٢٨ أعلاه، ينبغي أن تحتفظ الوظيفة برتبة مد-٢ في قسم الاستثمار بالمسؤولية عن تنسيق وإدارة شعبة إدارة الاستثمارات، ريثما تنظر الجمعية في استعراض ترتيبات الحوكمة والهيكلة الإداري للصندوق.

٣٧ - ويقترح مجلس صندوق المعاشات التقاعدية الإبقاء على وظيفة رئيس قسم الاستثمارات الحالية لرئيس وحدة استثمارات الأسواق العامة، وإنشاء وظيفة إضافية جديدة برتبة مد-١ لرئيس وحدة استثمارات الأسواق الخاصة. وقد أبلغت اللجنة بأن رئيس وحدة استثمارات الأسواق الخاصة سيكون مسؤولاً عن وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات وبرامج الاستثمار المتصلة بالحافطة العالمية لاستثمارات الأسواق الخاصة، وبأنه سيشرف على جميع أوجه عملية استثمارات الأسواق الخاصة من أجل تحقيق الهدف الكلي لسياسات الحافطة. ولا يوجد لدى اللجنة اعتراض على إنشاء وظيفة برتبة مد-١ لرئيس وحدة استثمارات الأسواق الخاصة.

٣٨ - ويقترح مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية تعزيز مجال حافطة أسهم أمريكا الشمالية بثلاث وظائف جديدة لشؤون الاستثمارات برتبة ف-٣. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن موظفي الاستثمارات سيقومون برصد أصول الحافطة المتنوعة، والقيام بالتحليل والبحوث عن الاستثمارات وإجراء اتصالات مستمرة مع شركات السمسرة وغيرها من المؤسسات المالية بهدف إعداد تنبؤات عن الأداء المتوقع والتوصية بمشتريات محددة أو بيع الأوراق المالية، حسب الاقتضاء، من أجل تحقيق عوائد استثمارية كبيرة. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن حافطة أسهم أمريكا الشمالية بلغت ١٦,٦ بليون دولار من الأصول في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مع وجود استثمارات في حوالي ١٩٠ شركة فردية في ١٠ قطاعات (٢٤ صناعة) عبر حافظتين قطريتين منفصلتين (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا). وتشمل الحافطة استثمارات بمبلغ ١,٤ بليون دولار في صناديق استثمارية متداولة في سوق الأوراق المالية، و ١,١ بليون دولار في استثمارات خارجية منفصلة (رؤوس أموال صغيرة). وتلاحظ اللجنة أن حافطة أسهم أمريكا الشمالية تتألف حالياً من ثلاث وظائف من الفئة الفنية (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣). وتشير اللجنة

الاستشارية كذلك إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أوصى بأن يقوم الصندوق بإعادة تقييم الاحتياجات الإضافية من موظفي شؤون الاستثمارات، ولا سيما للأوراق المالية لأمريكا الشمالية، و/أو للنظر في إحالة جزء من حافظة الأسهم لأمريكا الشمالية إلى مديري استثمارات خارجيين لهم سلطة تقديرية (انظر A/58/81، الفقرة ٤٩). وفي حين أن اللجنة تقرر بالحاجة إلى عدد كاف من الموظفين لحافظة أسهم أمريكا الشمالية يتناسب مع حجم عملها، فإنها غير مقتنعة بالحاجة إلى مضاعفة عدد الموظفين من الفئة الفنية في هذا المجال، نظراً إلى أن حجم الاستثمارات بدولار الولايات المتحدة قد لا يكون في حد ذاته مؤشراً دقيقاً لعبء العمل ذي الصلة. ولذلك توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على وظيفتين اثنتين فقط لشؤون الاستثمار من الرتبة ف-٣ لحافظة أسهم أمريكا الشمالية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٩ - ويقترح مجلس الصندوق المشترك أيضاً تعزيز مجال الأصول العقارية بوظيفتين جديدتين لشؤون الاستثمارات (١ ف-٤ و ١ ف-٣) وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن شاغل الوظيفة الإضافية برتبة ف-٤ من أجل حافظة الهياكل الأساسية والأخشاب والزراعة سيضطلع أيضاً بمهام مدير الحافظة لمجموعة كبيرة من الصناديق في حافظة الأصول العقارية، ويمثل شعبة إدارة الاستثمارات في المجالس الاستشارية لفرادى الصناديق الاستثمارية وفي اجتماعات سنوية أخرى مع الإدارة، وزيارة الممتلكات والصناديق التي يستثمر فيها الصندوق أو يخطط للاستثمار فيها. وسيقوم شاغل الوظيفة برتبة ف-٣ بتحليل متابعة وجمع وتوليف البحوث في جميع أسواق الاستثمارات العقارية التي يوجد فيها للصندوق استثمارات. وأبلغت اللجنة كذلك بأن أصول الاستثمارات العقارية بلغت ٢,٣ بليون دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة أن حافظة الأصول العقارية تضم حالياً وظيفتين من الفئة الفنية (١ ف-٥ و ١ ف-٤). ونظراً لحجم الاستثمارات في الأصول العقارية، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالحاجة إلى مضاعفة عدد الموظفين من الفئة الفنية في هذا المجال، وتوصي بأن توافق الجمعية العامة فقط على الوظيفة الجديدة المقترحة لموظف لشؤون الاستثمارات برتبة ف-٣ لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٠ - ويقترح المجلس وظيفتين جديدتين لموظفين لشؤون الاستثمارات (١ ف-٤ و ١ ف-٣) ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) لحافظة استثمارات الأصول البديلة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الهدف من برنامج الأصول البديلة للصندوق يتمثل في كسب علاوة على العائدات تتجاوز ما يمكن كسبه من الاستثمارات في الأسهم المطروحة للجمهور. وسيكون شاغل وظيفة شؤون الاستثمارات المقترحة من الرتبة ف-٤ مسؤولاً عن تقديم الدعم لاختيار ورصد مديري الصناديق التحوطية؛ وبذل العناية الواجبة، وإجراء

بحوث للمعلومات الأساسية عن الموظفين الرئيسيين؛ وإجراء دراسات استقصائية عن الصناعة؛ ومقارنة التكاليف؛ وتقييم صناديق أطراف ثالثة والتكنولوجيا ذات الصلة؛ والامتثال والشروط القانونية، وتحليل فرادى الصناديق من خلال حضور اجتماعات المستثمرين مع خبراء الاستثمار؛ وإقامة علاقات مع إدارة الشركات والصناديق. وأبلغت اللجنة بأن هناك حاجة إلى وظيفة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون الاستثمار لأنه يصعب تحليل الأصول الأساسية في أي حافظة للاستثمارات البديلة، ولأنه يطلب من الشعبة تحقيق نتائج أفضل عن طريق بذل العناية الواجبة وإجراء بحوث للسوق قبل اختيار استثمارات جديدة واتخاذ قرارات مستمرة تتعلق بالاستثمارات التي ينبغي الحفاظ عليها. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الاستثمارات البديلة بلغت ٥٩٦ مليون دولار من الأصول في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة أن حافظة الأصول البديلة تتألف حالياً من وظيفتين من الفئة الفنية (١ ف-٥ و ١ ف-٤) وفي حين أن اللجنة الاستشارية تقرر بإمكانات الاستثمارات في الأصول البديلة بالنسبة لنمو الصندوق في الأجل الطويل، فإنها غير مقتنعة بالحاجة إلى مضاعفة عدد الوظائف من الفئة الفنية في ضوء الحجم الحالي في إطار هذه الفئة من الاستثمارات في الصندوق. ولذلك، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على وظيفة جديدة واحدة فقط لموظف لشؤون الاستثمارات برتبة ف-٤، بالإضافة إلى الوظيفة المقترحة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، لمجال الأصول البديلة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤١ - وعلى الرغم من أن اللجنة الاستشارية تحذر من وجود اتجاه عام نحو رفع مستوى الوظائف العليا في مجال الاستثمارات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية، ومع مراعاة توصياتها الواردة في الفقرات ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ أعلاه، فإنها توصي بالموافقة على مقترحات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية لملاك الموظفين في إطار تكاليف الاستثمارات

الموارد غير المتعلقة بالوظائف

٤٢ - تبلغ الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف المقترحة في إطار تكاليف استثمارات الصندوق لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغاً قدره ٦٠ ٥٦٩ ٧٠٠ دولار، يمثل نقصاً قدره ١٤ ٩٦٢ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ١٩,٨ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات التعاقدية بمبلغ ٣٠٠ ٧٧٢ ١٧ دولار وتكاليف الموظفين الأخرى بمبلغ ٨٠٠ ٤٦٤ دولار أمريكي، يقابله جزئياً، زيادة الاحتياجات للخبراء الاستشاريين (٣٠٠ ٢٥٧ دولار أو بنسبة

٢١,٤ في المائة)، والسفر (٨٠٠ ٢٨٠ دولار أو بنسبة ١٣,٧ في المائة)، والضيافة (١ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ٦,٧ في المائة)، ومصروفات التشغيل العامة (٥١٣ ٥٠٠ دولار، أو بنسبة ٥٥,٧ في المائة)، واللوازم والمواد (١٠ ٦٠٠ دولار، أو بنسبة ٦,٥ في المائة)، والأثاث والمعدات (٩٠٠ ٢١٠ دولار، أو بنسبة ٢٩,٥ في المائة). وأُبلغت اللجنة بأن الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بمصروفات التشغيل العامة تعزى إلى الحاجة إلى حيز إضافي والتجديدات الرئيسية لاستيعاب الوظائف الأربع وعشرين الجديدة المقترحة، بالإضافة إلى زيادة مصروفات تشغيل المبنى. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يجري تعديل النفقات المتعلقة بمصروفات التشغيل العامة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بما يتناسب مع العدد الفعلي للوظائف الجديدة المعتمدة.

رسوم الإدارة الخارجية لصناديق أسهم الشركات ذات رأس المال السوقي الصغير والأوراق المالية العقارية المطروحة للتداول العام

٤٣ - يقترح مجلس صندوق المعاشات التقاعدية مبلغاً إجمالياً قدره ٩٠٠ ١٤٦ ٤٦ دولار في إطار تكاليف الاستثمارات والخدمات التعاقدية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣٠٠ ٧٧٢ ١٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أو بنسبة ٢٨,٨ في المائة، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى اقتراح حذف رسوم الإدارة الخارجية على صناديق أسهم الشركات ذات رأس المال السوقي الصغير والأوراق المالية العقارية المطروحة للتداول العام من الميزانية الإدارية لصندوق المعاشات التقاعدية، لأنها ستُدفع من رأس مال الصندوق وستدرج في البيانات المالية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ترصد مبلغاً يصل مجموعه الإجمالي إلى ٥٠٠ ٢٦٣ ٢١ دولار لرسوم الإدارة الخارجية، ويشمل مبلغ ١٠٠ ٤٠١ ١٨ دولار لصناديق رؤوس الأموال الصغيرة، ومبلغ ٤٠٠ ٨٦٢ ٢ دولار للأوراق المالية العقارية المطروحة للتداول العام. وأُبلغت اللجنة بأنه يُتوقع أن تبلغ رسوم الإدارة الخارجية على صناديق رؤوس الأموال الصغيرة والأوراق المالية العقارية المطروحة للتداول العام ما مجموعه ٤١,٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وفقاً للتقييم الذي أجرته شعبة إدارة الاستثمارات لحجم الحافطة التي ستدار، والعائد المتوقع من الحافطة، والزيادة المتوقعة في عدد الولايات. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن اقتراح حذف رسوم الإدارة الخارجية على صناديق رؤوس الأموال الصغيرة والأوراق المالية العقارية المطروحة للتداول العام من شأنه أن يوائم تقديم التقارير المالية عن البيانات المالية للصندوق مع تقديم التقارير عن أداء الاستثمارات. وتلاحظ اللجنة أن مجلس مراجعي الحسابات أوصى، في تقريره عن البيانات المالية لصندوق المعاشات التقاعدية عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بأن يراجع الصندوق

تصنيف أتعاب إدارة صندوق أسهم الشركات ذات رأس المال السوقي الصغير وغيرها من المصروفات المماثلة، لضمان الاتساق في إظهار المعاملات المتماثلة في البيانات المالية (انظر A/68/303، المرفق الثامن، الفقرة ٤٧). غير أن اللجنة الاستشارية توصي بأن توافق الجمعية العامة على اقتراح حذف رسوم الإدارة الخارجية على صناديق أسهم الشركات ذات رأس المال السوقي الصغير والأوراق المالية العقارية المطروحة للتداول العام من الميزانية الإدارية للصندوق، وأن تُدفع من رأس مال الصندوق وتُدرج في البيانات المالية. بيد أن اللجنة تلاحظ أن الانخفاض في الاحتياجات الذي يُعزى إلى اقتراح حذف رسوم الإدارة الخارجية من الميزانية لا يمثل وفورات، بل هو انخفاض ناتج عن تغيير في المعالجة المحاسبية لهذه الرسوم.

٤٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بالتوصيات الواردة في الفقرتين ٤٢ أعلاه و ٤٥ أدناه، بالموافقة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف المقترحة تحت بند الاستثمارات.

جيم - تعليقات وتوصيات أخرى

السفر

٤٥ - يبلغ مجموع الاحتياجات المقترحة للسفر في مهام رسمية ما مجموعه ٨٠٠ ٧٢٤ ٣ دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ويشمل كلاً من التكاليف الإدارية وتكاليف الاستثمارات، ويمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٤٢٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أو بنسبة ١٣ في المائة، بالمقارنة مع الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٢٩٥ ٣ دولار المرصود للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر A/68/303، الجدول ٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المجلس يتوقع نقصاناً في النفقات قدره ٠٠٠ ٦٠٨ دولار تحت بند السفر لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بالمقارنة مع الاعتماد البالغ ٥٠٠ ٢٩٥ ٣ دولار المرصود بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٧، يُعزى في المقام الأول، حسب ما أبلغت به اللجنة، إلى الاستعاضة عن السفر بعقد اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو، والجمع بين الرحلات، والاستفادة من زيارات شركات الاستثمار إلى نيويورك (انظر A/68/303، الفقرة ٢٠). وبالتالي، فإن اللجنة تلاحظ أن المبلغ المقترح للسفر في مهام رسمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ يمثل زيادة قدرها ٠٣٧ ١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أو بنسبة ٩,٢٧ في المائة، بالمقارنة مع النفقات المتوقعة البالغة ٣٠٠ ٦٨٧ ٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر A/68/303، الجدول ١). وترى اللجنة الاستشارية أن مواصلة استعانة الصندوق ببدايل عن سفر الموظفين ينبغي أن يسفر عن نقصان في احتياجات السفر تحت بند المصروفات الإدارية للصندوق في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أن التدابير المتعلقة بالسفر التي اتخذتها

الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٦٧ أَلَف ستُسفر عن تحقيق مزيد من الوفورات في الميزانية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينبجم عن تخفيض عدد الوظائف الجديدة الذي أوصت به اللجنة في الفقرات ٣٠ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ أعلاه مزيد من الانخفاض في الاحتياجات من موارد السفر في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالتالي، فإن اللجنة ترى أن تخفيض ميزانية السفر العامة للصندوق له ما يبرره، وتوصي بأن توافق الجمعية على تخفيض قدره ٢٠٠ ١٨٦ دولار، أو بنسبة ٥ في المائة، في الموارد المقترحة للسفر لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تحت كل من بندي التكاليف الإدارية وتكاليف الاستثمارات. وتأمل اللجنة بأن يتواصل تعديل نفقات السفر في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بما يتناسب مع العدد الفعلي للوظائف الجديدة المعتمدة. وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية إلى المجلس أن يرصد بدقة استخدام الموارد المتعلقة بسفر الموظفين.

تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية

٤٦ - وفقا لما ورد في تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، فإن جميع الأنشطة السابقة لتنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية قد أُنجزت في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر A/68/303، الفقرة ١٣)، وأن تحقيق هدف تنفيذ النظام المتكامل في عام ٢٠١٤ يسير على ما يرام (المرجع نفسه، الفقرة ١٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تنفيذ النظام المتكامل سيؤدي إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام الموارد، وزيادة القدرة التشغيلية، وتحسين مستويات الخدمات (المرجع نفسه، الفقرة ٤٣). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تتضمن مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة تقدر بمبلغ ٣,٤ ملايين دولار نتيجة لتنفيذ النظام المتكامل، الذي سيسفر عن وقف تشغيل الحاسوب الكبير للصندوق، والتخفيض الكبير لمستوى الخدمات التقاعدية المطلوبة من المركز الدولي للحساب الإلكتروني. وقد أبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن من المتوقع، استنادا إلى النتائج التي خلصت إليها دراسة الجدوى المرجعية التي عُرِضت على مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في عام ٢٠٠٨ (JSPB/55/R22)، أن يحقق نموذج التشغيل المستهدف الجديد للنظام المتكامل وفورات قدرها ٢,٣ مليون دولار في السنة.

٤٧ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات أشار، في تقريره عن البيانات المالية لصندوق المعاشات التقاعدية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى أنه أجرى استعراضا عاما رفيع المستوى لمشروع النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، وأنه لم يقف على أي مخاطر كبيرة (A/68/303، المرفق الثامن،

الفقرة ٧٥). وقد وافق الصندوق على توصيات المجلس بأن يرصد بشكل دقيق مبادرات المنظمات الأعضاء في مجال التخطيط لموارد المشاريع، والتقدم المحرز في تحسين الإبلاغ عن المساهمات لكفالة إنجاز المنظمات الأعضاء لمهمة التسوية الشهرية في الوقت المناسب. وأشار مجلس مراجعي الحسابات كذلك إلى عدم وجود نظام متكامل للمعلومات من أجل إعداد البيانات المالية ذات الصلة، وأوصى بأن يقوم مجلس صندوق المعاشات التقاعدية بمراجعة الاستراتيجيات وتنفيذها لزيادة تحسين عملية تقديم التقارير المالية، وأن يواصل رصده عن كتب لتنفيذ مشروع النظام المتكامل والمشاريع الأخرى في الوقت المناسب، لا سيما ما يتعلق بالمهام المحاسبية، بهدف ضمان تحقيق الفوائد المتوخاة من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل تام وناجح. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تنفذ التوصية الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب.

٤٨ - وتذكر اللجنة الاستشارية أنها أشارت، في تقريرها السابق عن المصروفات الإدارية للصندوق، إلى أنها تتوقع أن يتم الحد بصورة تناسبية من الاحتياجات من الموارد في مشاريع الميزانية في المستقبل، نتيجة لإنجاز النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية وتحقيقه للفوائد المرجوة منه في عام ٢٠١٤ (انظر A/66/7/Add.2، الفقرة ٣٦). وتلاحظ اللجنة أنه على الرغم من أن الميزانية العامة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ قد انخفضت بمبلغ قدره ٢٠٠ ٤٦٨ ١٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، أو بنسبة ١٠ في المائة، فإن هذا الانخفاض في الميزانية يعزى في المقام الأول إلى التغير في المعالجة المحاسبية لرسوم الإدارة الخارجية على صناديق أسهم الشركات ذات رأس المال السوقي الصغير والأوراق المالية العقارية المطروحة للتداول العام (انظر الفقرة ٤٣ أعلاه)، وإلى انخفاض الاحتياجات المطلوبة لإنشاء النظام المتكامل. وفي حين أن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية، فإنها تلاحظ أن الميزانية المقترحة للمصروفات الإدارية للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تمثل زيادة كبيرة، بالقيمة الحقيقية، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وستواصل اللجنة إبقاء زيادة حجم ميزانية الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية قيد المراجعة الدقيقة، وتتوقع أن تشير التقارير المقبلة عن الصندوق إلى تحقيق زيادة في الكفاءة ووفورات ناجمة عن تنفيذ النظام المتكامل.

المعايير الطبية

٤٩ - تذكر اللجنة الاستشارية بأن كبير الموظفين التنفيذيين لصندوق المعاشات التقاعدية أوصى مجلس الصندوق، بناء على اقتراح قدمه الفريق العامل لمديري الشؤون الطبية في الأمم

المتحدة، وبالتشاور مع المستشارية الطبية، باعتماد شرط "اللياقة للعمل" كأساس للاشتراك في الصندوق بموجب المادة ٤١ من النظام الأساسي للصندوق، وأن المجلس قرر إرجاء النظر في هذا البند إلى دورة عام ٢٠١٣ (انظر A/67/9، الفقرة ٢٢١). وقد أبلغت لدى استفسارها، بأن مجلس الصندوق ناقش الشرط المقترح الذي يقضي بإجراء فحوص طبية لأغراض الاشتراك في الصندوق خلال دورته الستين في عام ٢٠١٣، وقرر ترك المجال مفتوحا لمواصلة النظر في المسألة في دورته المقبلة التي ستعقد في عام ٢٠١٤. وأبلغت اللجنة بأن المجلس نبه إلى أن تنفيذ شرط إجراء الفحوص الطبية يجب ألا يكون تمييزيا في تحديد من ينبغي أن يخضع للفحص الطبي الأدق، وألا يكون محفزا لإزاء الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعرب اللجنة الاستشارية مرة أخرى عن قلقها بشأن ما سينجم من آثار عن شرط إجراء الفحوص الطبية لأغراض الاشتراك في صندوق المعاشات التقاعدية (انظر A/67/525، الفقرة ٢١). وإذا ما تناول مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هذه المسألة في الدورات المقبلة، فإن اللجنة تتطلع إلى النظر في توصيات المجلس، وتأمل بأن شرط إجراء الفحوص الطبية لأغراض الاشتراك في الصندوق لن يؤثر سلبا على إمكانية توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المنظمات المشاركة.

التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

٥٠ - لاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (A/68/550) أن تمويل استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة مسألة تحظى بالاهتمام على نطاق المنظومة، وأنه سيكون من الأفضل، في الأجل الطويل، حلها باعتماد نهج على نطاق المنظومة، يماثل النهج الذي يتبعه الصندوق حاليا بشأن استحقاقات التقاعد والعجز. وترى اللجنة أيضا أنه بالنظر إلى ما للصندوق المشترك من خبرة في إدارة استحقاقات التقاعد والعجز، سوف تكون له المقدرة اللازمة لإدارة موارد التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ودفع استحقاقاته (انظر A/68/550، الفقرة ١٣).

٥١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الصندوق يقوم بموجب النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية بالاحتفاظ بالمساهمات المقدمة من المنظمات المشاركة باسم الموظفين الذين يتركون العمل قبل استكمال خمس سنوات من الخدمة المسدد عنها اشتراكات. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها، بأنه على الرغم من أن الصندوق لا يتتبع هذه المعلومات من سنة إلى أخرى، فإن مجموع المبالغ التي يستتقيها الصندوق المتعلقة بالمساهمات المقدمة من المنظمات المشاركة باسم الموظفين الذين يتركون العمل قبل استكمال خمس سنوات من الخدمة المسدد عنها اشتراكات بلغت أكثر من ٨٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢. وتشير اللجنة إلى توصيتها بأن يقوم الأمين العام بدراسة الخيارات الممكنة

لتوسيع ولاية الصندوق لتشمل إدارة استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على نطاق المنظومة (انظر A/68/550، الفقرة ١٣). وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الصندوق أن يقدم معلومات عن الرصيد التراكمي للاشتراكات المقدمة من المنظمات المشاركة نيابة عن الموظفين الذين يتركون العمل قبل استكمال خمس سنوات من الخدمة المسدد عنها اشتراكات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

رابعاً - أعضاء لجنة الاستثمارات

٥٢ - تنص المادة ٢٠ من النظامين الأساسي والإداري لصندوق المعاشات التقاعدية على أن يقوم الأمين العام بتعيين أعضاء لجنة الاستثمارات بعد التشاور مع مجلس صندوق المعاشات التقاعدية واللجنة الاستشارية، رهنا بإقرار الجمعية العامة تعيينهم. وعليه، فقد أحال الأمين العام إلى المجلس واللجنة اسم عضوين عاديين لإعادة تعيينهما، وعضوين مخصصين لتعيينهما كعضوين عاديين وعضو مخصص لإعادة تعيينه، ممن يعتزم اقتراحه على الجمعية العامة لتعيينهم وإعادة تعيينهم. وقامت اللجنة الاستشارية بإبلاغ موافقتها على تلك المقترحات في رسالة إلى الأمين العام مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

خامساً - الخلاصة والتوصية

٥٣ - ذكر الأمين العام في تقريره عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على تقرير المجلس (A/C.5/68/2)، أنه إذا وافقت الجمعية العامة على المقترحات والتوصيات المقدمة من المجلس، تُقدر الاحتياجات الإجمالية التي ستنشأ بالنسبة للأمم المتحدة بمبلغ ٢١ ٣٢٤ ٧٠٠ دولار (بمعدلات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣). ومن مجموع الاحتياجات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ستبلغ تكلفة الميزانية العادية ١٣ ٣٧٠ ٦٠٠ دولار وسيقوم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ببرد الرصيد البالغ ١٠٠ ٩٥٤ دولار إلى الأمم المتحدة. وتبعاً لذلك، إذا وافقت الجمعية على مقترحات المجلس، فإن الاعتماد تحت الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يمثل انخفاضاً بمبلغ ٤٠٠ ٥٦١ دولار.

٥٤ - ورهنا بالتوصيات الواردة في هذا التقرير، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على توصيات مجلس صندوق المعاشات التقاعدية الواردة في الفقرة ١٥٢ من تقريره (A/68/303).

المرفق

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

موجز الوظائف الجديدة المقترحة من أمانة صندوق المعاشات التقاعدية ومجلس الصندوق
للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

القسم	الوظيفة	الوظائف المقترحة من أمانة صندوق المعاشات التقاعدية		الوظائف المقترحة من مجلس الصندوق		توصيات اللجنة الاستشارية	
		عدد الوظائف	الفئة/الرتبة	عدد الوظائف	الفئة/الرتبة	عدد الوظائف	الفئة/الرتبة
الإدارة							
برنامج العمل							
دائرة إدارة المخاطر والمسائل القانونية	رئيس الدائرة	١	مد-١	١	مد-١	١	مد-١
	مساعد فريق	١	خ ع/ر أ	١	خ ع/ر أ	١	خ ع/ر أ
	محاسب	١	ف-٣	١	ف-٣	١	ف-٣
قسم الخدمات المالية							
الاستثمارات							
التوجيه التنفيذي والإدارة	ممثل الأمين العام ^(١)	١	أ ع م	١	أ ع م	١	أ ع م
	مدير الاستراتيجية والتحليل	١	مد-٢				
	مساعد خاص لممثل الأمين العام	١	ف-٥	١	ف-٤		ف-٤
	مساعد إداري لممثل الأمين العام	١	خ ع/ر أ	١	خ ع/ر أ	١	خ ع/ر أ
برنامج العمل							
قسم الاستثمارات	مدير الأسواق الخاصة	١	مد-١	١	مد-١	١	مد-١
	حافضة أسهم أمريكا الشمالية	٥	ف-٣	٣	ف-٣	٢	ف-٣
الأسواق الناشئة العالمية	موظف لشؤون الاستثمار	١	ف-٣	١	ف-٣	١	ف-٣
	مكتب الاستثمار - إدارة النقدية والعملات الأجنبية	١	ف-٤	١	ف-٤	١	ف-٤
فريق الإيرادات الثابتة	موظف لشؤون الاستثمار - ديون الأسواق الناشئة	١	ف-٤	١	ف-٤	١	ف-٤
	موظف لشؤون الاستثمار - الأصول العقارية	١	ف-٤	١	ف-٤		ف-٤
الأصول العقارية	موظف لشؤون الاستثمار - الأصول العقارية	١	ف-٣	١	ف-٣	١	ف-٣
	موظف لشؤون الاستثمار - الأصول البديلة	١	ف-٤	١	ف-٤	١	ف-٤
الأصول البديلة	موظف لشؤون الاستثمار - الصناديق التحوطية	١	ف-٣	١	ف-٣		ف-٣
	موظف لشؤون الاستثمار - الاستثمارات البديلة	١	ف-٣	١	ف-٣		ف-٣
	مساعد لشؤون الاستثمار	١	خ ع/رر	١	خ ع/رر	١	خ ع/رر

القسم	الوظيفة	الوظائف المقترحة من أمانة صندوق المعاشات التقاعدية		الوظائف المقترحة من مجلس الصندوق		توصيات اللجنة الاستشارية	
		عدد الوظائف	الفئة/الرتبة	عدد الوظائف	الفئة/الرتبة	عدد الوظائف	الفئة/الرتبة
فريق إنجاز الصفقات التجارية	موظف تنفيذ التداولات	١	ف-٣	١	ف-٣	١	ف-٣
	مساعد تنفيذ التداولات	١	خ ع/ار	١	خ ع/ار	١	خ ع/ار
فريق الإدارة الخارجية	المدير الخارجي	١	ف-٤	١	ف-٤	١	ف-٤
	موظف مراقبة الامتثال	١	ف-٣	١	ف-٣	١	ف-٣
قسم المخاطر والامتثال	كبير مديري العمليات	١	مد-١	١	مد-١	١	مد-١
	محاسب	١	ف-٤	١	ف-٤	١	ف-٤
قسم العمليات	موظف للشؤون المالية	١	ف-٣	١	ف-٣	١	ف-٣
	كبير مساعدي شؤون المحاسبة	١	خ ع/ار	١	خ ع/ار	١	خ ع/ار
دعم البرامج							
قسم نظم المعلومات	مدير أمن البيانات	١	ف-٣	١	ف-٣	١	ف-٣
	موظف إدارة البيانات	١	ف-٣				
	موظف أمن المعلومات	١	ف-٣				
	مساعد إداري	١	خ ع/ار أ				
المجموع		٣٣		٢٧		٢٣	

(أ) رهنا بتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٨ من هذا التقرير.